

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/42/690
28 October 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البندان ١٢ و ٤٦ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعيمسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبعث طي هذا نص رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧
وموجهة اليكم من السيد أوزر كوراي ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر
المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٢ و ٤٦ من جدول الأعمال .

(توقيع) الترتكمن

السفير

الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧
وموجهة الى الامين العام من السيد أوزر كوراي

بناء على تعليمات من حكومتي ، أشرف بأن أسترعي انتباهكم الى ما يلي :

قام الممثل القبرصي اليوناني بتعميم نص القرار ١٩/١٩٨٧ الذي اتخذته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ (A/42/661 ، المرفق) .

وقد اتخذ هذا القرار ، الذي يزعم أنه يتناول انتهاكات حقوق الانسان في قبرص ، بتحريض من العضو اليوناني في اللجنة الفرعية . ولم تؤخذ في الاعتبار آراء الجانب القبرصي التركي ، كما أن الوضع الحقيقي في قبرص لم يكن موضع أية دراسة جدية ، في حين صدر حكم بشكل عرضي بشأن مسائل تقع خارج نطاق اختصاص اللجنة الفرعية ، وأعني بذلك الجوهر السياسي لمشكلة قبرص .

لذلك فانه من الواضح أن هذا القرار متحيز ويتجاهل تماما الوضع الحقيقي فيما يتعلق بالجانب الانساني لمسألة قبرص . وهذا الجانب من المشكلة ناشئ عن المعاملة غير الانسانية والاضطهاد المنتظم والمذابح التي تعرض لها القبارصة الاتراك حتى عام ١٩٧٤ . ويكفي القاء نظرة على تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن فيما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٤ كيما نسترجع في الازمان انتهاكات حقوق الانسان الاساسية للقبارصة الاتراك خلال تلك السنوات .

إن قرار اللجنة الفرعية الذي يحول مفاهيم انسانية الى شعارات دعائية للجانب القبرصي اليوناني يغتقر الى أي قيمة أو مغزى أخلاقي نظرا لطبيعته المجحفة . وقد أعرب الدكتور كينان أتاكول ، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، لرئيس اللجنة الفرعية في رسالة مؤرخة في ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ طلبت تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٢ و ٤٦ من جدول الاعمال (انظر A/42/691) ، عن بالغ أسفنا وامتعاضنا لاتخاذ هذا القرار . وحيث أنه من الواضح أن الجانب القبرصي اليوناني ينوي استخدام هذا القرار كوسيلة سياسية ضد الشعب القبرصي التركي ، فبودي أن أعلق أدناه على محتوياته المظلمة نقطة نقطة .

(أ) أعربت اللجنة الفرعية عن "شديد القلق" إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان في قبرص . ومن الصعب أن يفهم المرء كيف تم التوصل الى هذه النتيجة ، إذ أنه لم تحدث أية انتهاكات لحقوق الإنسان من هذا القبيل في قبرص منذ عام ١٩٧٤ عندما لم يعد بإمكان القبارصة اليونانيين أن يواصلوا استخدام القوة ضد القبارصة الأتراك . وحيث أن شعبي الجزيرة قد عاشا منفصلين خلال هذه الفترة ، إذ تجمعوا في منطقتين منفصلتين ، القبارصة الأتراك في الشمال والقبارصة اليونانيين في الجنوب ، فلم تقع حالة واحدة من حالات انتهاك لحقوق الإنسان نتيجة مواجهة بين الجانبين . وقد كانت الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان تجربة مؤلمة بالنسبة للقبارصة الأتراك ككل قبل سنة ١٩٧٤ ، أما اليوم ، فقد أصبحت ظاهرة من ظواهر الماضي في قبرص . ومن ثم فإن الفقرة الأولى من ديباجة القرار مظلة وبعيدة عن الموضوع . وهناك حالات حقيقية لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في عدة أنحاء من العالم تشمل ملايين من الأفراد . أما جزيرة قبرص التي يعيش فيها شعبا الجزيرة في سلام في ظل نظامين ديمقراطيين ، فلم تعد واحدة من هذه الحالات .

(ب) وتعارض الفقرة الثانية من الديباجة مع المعايير المتفق عليها لإنشاء اتحاد فيدرالي في قبرص على أساس وجود طائفتين ومنطقتين . وابتداء من هذه الفقرة ، يتضمن القرار ، الذي يزعم أنه يتناول مسائل إنسانية ، عناصر سياسية . إذ يستخدم فيه الجانب القبرصي اليوناني شعارات مظلة ، مثل "عودة اللاجئين الى أوطانهم" و "إعادة جميع حقوق الإنسان بالكامل" للإعراب بصورة مقنعة عن اشتياقه الى العودة الى وضع يشبه الوضع الذي كان قائما قبل عام ١٩٧٤ ، عندما كانت للقبارصة اليونانيين في ظل نظام استبدادي قائم على قوة السلاح ، كامل الحرية في اضطهاد القبارصة الأتراك الذين حصروا في مناطق فقيرة ومخيمات للاجئين . وبما أن الغالبية الساحقة من القبارصة الأتراك صاروا لاجئين في وطنهم مرات عديدة ، فمن المفهوم تماما أنهم لا ينوون اطلاقا أن يعيشوا هذه التجربة المأساوية مرة أخرى . وعلى خلاف ما قد يعتقده القبارصة اليونانيين ، فليس لهم أي حق أكثر أهمية وقدامة من حق القبارصة الأتراك في العيش وفي الحياة الآمنة .

(ج) وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة من الديباجة التي تشير الى جهود الأمين العام لحل المشكلة القبرصية ، فقد يكفي أن نذكر بأن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي أحبط هذه الجهود برفضه مشروع الاتفاق الاطاري الذي

اقترحه الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ . وفي ضوء هذه الخلفية ، فإن الإشارة إلى دور الأمين العام في هذا القرار تنم عن السخرية .

(د) إن مسألة الأشخاص المفقودين في قبرص المشار إليهم في الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة وكذلك في الفقرة ٢ هي مشكلة إنسانية تهم كلا الجانبين في الجزيرة وليس الجانب القبرصي اليوناني وحده . ويقوم الجانب القبرصي اليوناني باستغلال هذه المشكلة لأغراض سياسية بالرغم من وجود لجنة ثلاثية معنية بالأشخاص المفقودين في قبرص ، أنشئت كهيئة مستقلة طبقا للاختصاصات التي تفاوض الطرفان بشأنها واتفقا عليها . وفي ضوء الاتجاه القبرصي اليوناني غير السوي والأخلاقي تجاه هذه المشكلة الإنسانية ، نرفق في هذا مذكرة مفصلة بالمعلومات الأساسية بوصفها التذييل الأول . وبالرغم من ذلك ، فإن الوقائع التالية ذات الصلة تستحق التركيز هنا :

١١' لقد كان القبارصة الاتراك أول من واجه مشكلة الأشخاص المفقودين في عام ١٩٦٣ عندما كان القبارصة الاتراك يخطفون من الطرقات ومن منازلهم ومن أماكن أعمالهم ، بل ومن أسرّة المستشفيات ويختفون عن الأنظار .

١٢' وقد اختفى هؤلاء القبارصة الاتراك في وقت لم تكن توجد فيه عمليات عسكرية لقوات متصارعة في الجزيرة ، وإنما كان هناك هجوم من القبارصة اليونانيين لم يسبقه استفزاز ضد الشريك الآخر في الجمهورية المؤلفة من قوميتين .

١٣' عُثر على بعض هؤلاء القبارصة الاتراك المفقودين فيما بعد في مقابر جماعية . والبعض الآخر لم يعثر له على أثر حتى هذا اليوم .

١٤' لقد برزت مسألة الأشخاص المفقودين بالنسبة إلى القبارصة اليونانيين إثر الانقلاب الذي نفذته اليونان في قبرص في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، والذي أدى إلى القتال العنيف بين اليونانيين في الجزيرة . ولم يكشف النقاب قط عن عدد القبارصة اليونانيين الذين قتلوا ، رغم أنه من المعروف أن عدد القتلى بين اليونانيين والقبارصة اليونانيين كان كبيرا

في كلا الجانبين ، وقد دفن بعضهم طبقا لروايات شهود العيان في مقابر جماعية دون أي تمييز . ولا تعرف أيضا أرقام القتلى من قوات القبارصة اليونانيين والقوات اليونانية التي تمتد للقوات التركية أثناء تدخل تركيا كقوة ضامنة .

١٥' تسبب الانقلاب اليوناني في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ أيضا في خسائر بين القبارصة الاتراك نتيجة للمجازر الجديدة والاعتقالات الجماعية التي قام بها القبارصة اليونانيون .

١٦' لقد استغل الجانب القبرصي اليوناني هذه المسألة كملاح دعائي ، الأمر الذي اعترف به الاسقف مكاريوس للرئيس دنكتاش في عام ١٩٧٧ . ومن أجل ذلك فقد ظل الجانب القبرصي اليوناني يحيط لعدة سنوات انشاء لجنة معنية بالأشخاص المفقودين . وعندما أنشئت اللجنة الثلاثية أخيرا في عام ١٩٨١ ، بذل هذا الجانب كل ما في وسعه لإعاقه عملها .

١٧' في الوقت الذي يعمل فيه الجانب القبرصي اليوناني على استغلال هذه المشكلة الإنسانية بطريقة مؤسفة للغاية ، فقد اتخذ خطوات قانونية داخلية يعتبر بموجبها جميع الأشخاص المفقودين من القبارصة اليونانيين متوفين من الناحية القانونية .

(هـ) إن مسألة ما يسمون "بالمستوطنين" هي من صنع خيال القبارصة اليونانيين ومبالغاتهم . فلا توجد سياسة لزرع المستوطنين في قبرص الشمالية . كما أن انشغال القبارصة اليونانيين بهذه المسألة لا يبين سوى هوسهم بالتعامل مع القبارصة الاتراك من موقف القوة العددية . والجانب القبرصي اليوناني الذي يهتم حاليا بالمسائل الديمغرافية اهتماما شديدا ، مسؤول عن محاولة إهلاك القبارصة الاتراك بهدف القضاء عليهم كقوة مضادة لتحقيق الوحدة مع اليونان وإلغاء الطابع "الهيليني" على الجزيرة . وإذا كانت هناك جهة ما حاولت تغيير الهيكل الديمغرافي للجزيرة فلم تكن غير الجانب القبرصي اليوناني . ولا يوجد قيد على قبول الجمهورية التركية لقبرص الشمالية للمهاجرين أو العمال من الخارج إلا ما تفرضه قوانين وأنظمة

الجمهورية نفسها . ويبدو أن هذا ينطبق أيضا على جنوب قبرص . لذلك لا توجد قيود تنطبق على قبرص الشمالية في الوقت الذي يمكن فيه للجانب القبرصي اليوناني أن يعمل ما يحلو له ، إذ أن مثل هذا المعيار المزدوج لا يمكن تبريره على الإطلاق . بيد أن من الواضح من الأرقام المتعلقة بالسكان أن الجانب التركي لم يتبع أبدا سياسة متممة لتغيير التركيب الديمغرافي للجزيرة نظرا لأنه لم يؤسس اتجاهه السياسي أبدا على الاعتبارات العرقية .

(و) إن انسحاب القوات غير القبرصية من الجنوب والشمال هي مسألة سياسية ترتبط مباشرة بالتسوية الشاملة . وقد حدد النهج السليم بالفعل في مشروع الاتفاق الإطارى المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ الذي قبله الجانب القبرصي التركي . ولا توجد مسألة معلقة في الجزيرة مثل "إعادة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة" . وكما تبين الفقرة ١ ، فإن اهتمام القبارصة اليونانيين في هذا المجال يقتصر على ممارسة حقوق مختارة معينة ، وهي حرية التنقل وحرية الاستيطان والحق في التملك . ولقد عولجت هذه المسألة في الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٧ الذي يذكر تحت المبدأ التوجيهي ٣ ، أنه يجب مناقشة هذه الحقوق مع مراعاة القاعدة الأساسية لنظام اتحادي يتألف من طائفتين ، وبعض المعوقات العملية قد تنشأ بالنسبة لطائفة القبارصة الاتراك ويعني ذلك بوضوح أن ما يسمى بالحريات الثلاث لن تستخدم متارا لتقويض طبيعة الاتحاد الفيدرالي المرتقب بين الشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني ، المؤلف من طائفتين ومنطقتين ، أو بطريقة قد تنال من أمن الجانب القبرصي التركي . ويؤكد مشروع الاتفاق الإطارى الذي اقترحه الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ هذا المبدأ المتفق عليه بنعمه على أنه يجب مناقشة ممارسة هذه الحقوق مع مراعاة المبدأ التوجيهي ٣ من اتفاق عام ١٩٧٧ ولذلك فإن كل ما يفعله الجانب القبرصي اليوناني حاليا هو محاولة إثارة الבלبلة بشأن مسائل تحددت معالمها بالفعل . وأخيرا ، ينبغي التأكيد على أن هذه المسائل لا يمكن معالجتها إلا في إطار تسوية شاملة إذ أن معالجتها بمفردها لن يكون لها أي معنى .

وأكون ممتنا لو عمت هذه الرسالة وتذييلاتها بومفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٢ و ٤٦ من جدول الأعمال .

(توقيع) اوزير كوراي
الممثل

التحليل الاول

مسألة الافخام المفقودين في قبرم

١ - تهم مسألة الافخام المفقودين في قبرم كلا من القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين على السواء . ولكن مازال جانب القبارصة اليونانيين ، دأبنا على عرض هذه القضية الانسانية على غير حقيقتها وعلى اساءة استخدامها لاغراض سياسية متجاهلا في ذلك المبادئ الانسانية تجاهلا كاملا .

٢ - فقد نجمت هذه المشكلة عن سياسة القمع والابادة اللانسانية التي اتبعتها القبارصة اليونانيون ضد القبارصة الاتراك في الفترة الممتدة بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ . وبناء على ذلك فقد كان الغضب القبرصي التركي هو أول من عانى من عذاب مشكلة الافخام المفقودين في قبرم . ففي اثناء انقراض القبارصة اليونانيين على القبارصة الاتراك في سنة ١٩٦٣ وفي سنوات القمع التي تلتها حتى سنة ١٩٧٤ ، اقدم رجال الشرطة من القبارصة اليونانيين والجماعات الارهابية المسلحة على اختطاف ما يزيد على ٢٠٠ شخص من القبارصة الاتراك ، جميعهم من المدنيين الاهرياء ، من الطرق ومن اماكن عملهم وحتى من المستشفيات التي كانوا يتلقون فيها العلاج الطبي ، ولم يعودوا قط او يمشرون لهم على اثر او يعرف مصيرهم على الاطلاق بالرغم من تكرار النداءات التي اصدرتها سلطات القبارصة الاتراك والامر المعنية للحصول على معلومات عن مصيرهم . وقد ابلغ الامين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤ (S/6102) مجلس الامن ما يلي :

٩٣ - لقد اثير في التقرير المؤرخ في ١٠ ايلول/سبتمبر ، الى ان ٢٢٢ شخصا من القبارصة الاتراك كانوا في عداد المفقودين حتى ١ ايلول/سبتمبر ، وفقا للقائمة التي اكملها مكتب الافخام المفقودين من القبارصة الاتراك . ومنذ ذلك التاريخ تم ابلاغ قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرم ان ٢٢ من القبارصة الاتراك قد لقوا حتفهم وحذفت اسماؤهم من قائمة الافخام المفقودين . ويبقى ، نتيجة ذلك ٢٠٩ من القبارصة الاتراك الذين مازالوا في عداد المفقودين . وستواصل لجنة الطبيب الاحمر الدولية وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرم جهودهما لاقتفاء اثر هؤلاء المفقودين ، ولكن يبدو ان احتمال العثور عليهم على قيد الحياة ، ضئيل .

٣ - ولم تصدر قيادة القبارصة اليونانيين أي بيان رسمي على الإطلاق عن مصير الأشخاص المفقودين من القبارصة الاتراك . وينبغي التأكيد على أن اختفاء هؤلاء القبارصة الاتراك لم يحدث خلال حرب ، ولكن ألقى القبض عليهم أو اعتقلوا من جانب شرطة القبارصة اليونانيين وجماعات قامت بتسليمها قيادة القبارصة اليونانيين ذاتها ، بلغت قسوتها ذرى ماعقة أثناء هذه الفترة . فعلى سبيل المثال ، انتزع ، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، ٢١ مريضاً من القبارصة الاتراك كان معظمهم يستشفون من عمليات جراحية في مستشفى نيقوسيا العام الواقع في حي القبارصة اليونانيين في نيقوسيا ، من أممّتهم ومزقت ضماذاتهم وتم اقتيادهم بعيداً ولم تقع عليهم عين بعد ذلك على الإطلاق . كما أن مذبحه السكان الاتراك في ايوس فاسيليوس (ايغاسيل) عن طريق اعدامهم وكلهم من المدنيين ، ومن بينهم نساء وأطفال ، هي حالة مريعة أخرى من حالات القتل الجماعي . وقد اكتشف المليب الاحمر جثث بعضهم في سنة ١٩٦٤ في قبور عامة ، في حين لم يعثر على الباقين على الإطلاق أو يحدد مصيرهم .

٤ - وقد أدى الانقلاب الذي وقع في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، والذي دبرته اليونان ، الى حرب طائفية مفعمة دامت خمسة أيام بين مختلف الاحزاب اليونانية في قبرص حيث أصيب أو قتل أو فُقد الآلاف . ولم يكشف على الإطلاق عن العدد الدقيق لهذه الاسباب ولكن أكدت الانباء العديدة وقوع خسائر جسيمة في الارواح بين اليونانيين والقبارصة اليونانيين نتيجة للقتال العنيف الذي وقع أثناء الانقلاب .

٥ - وقد كشف مكاريوس بنفسه في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الامن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ ان انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ قد تسبب في الكثير من اراقة الدماء وأودي بحياة عدد كبير من الأشخاص . وفيما يلي ما قاله :

وإذا لم يكن الضباط اليونانيو الذين يخدمون في الحرس الوطني متورطين ، فكيف يمكن تفسير وجود ضباط يونانيين بين ضحايا المعركة نقلت رفاتهم الى اليونان ودفنت هناك ؟ وإذا لم يكن الضباط اليونانيون هم الذين قاموا بالانقلاب ، فكيف يمكن أن تفسر رحلات الطيران الليلية التي قامت فيها الطائرات اليونانية بنقل الموظفين القبارصة في ملابس مدنية والعودة بالقتلى والجرحى الى اليونان ؟ انه ليس ثمة من شك في أن المجلس الحاكم في اليونان هو الذي نظم الانقلاب وان الحرس الوطني وضباط ورجال الفرقة العسكرية اليونانية الموجودة في قبرص هم الذين قاموا به . وقد نقلت الصحافة العالمية انباء الانقلاب بهذه الطريقة في أرجاء العالم .

وقد تسبب الانقلاب في الكثير من اراقة الدماء واودي بحياة عدد كبير من الاشخاص .

٦ - وقد كشف أحد قس المقابر من القبارصة اليونانيين يدعى بابا تسيستوس النقيب عن دفن عدد كبير من الموتى من القبارصة اليونانيين الذين اكتظت بهم عربات الشحن في مقابر جماعية أثناء الانقلاب دون أي سجل ودون أي محاولة لتحديد هوية الجثث . كما كشف النقيب أيضا عن أن بعض الاثراك ، الذين لم تحدد هويتهم كذلك ، قد دفنوا في المقبرة ذاتها أثناء الانقلاب . ونشرت هذه المعلومات التي أفشى بها بابا تسيستوس في صحيفة "تانيا" اليونانية التي تصدر في أثينا وأعيد نشرها في جميع صحف القبارصة اليونانيين في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ . وفي آب/أغسطس ١٩٧٦ ، أثناء محاكمة نيقوس سامبسون ، الارهابي القبرصي اليوناني الذي قُدد منصب الرئيس أثناء الانقلاب ، أكد نائب المدعي العام القبرصي اليوناني أن العمليات الحربية التي قام بها منفذو الانقلاب من اليونانيين والقبارصة اليونانيين استمرت "بقوة لم تخف حدثها في جميع المدن" أثناء الانقلاب كما وقعت "حوادث متكررة لاطلاق نيران متكررة على المدنيين من جانب القوات المذكورة" أثناء قمع المقاومة . واسترعى الانتباه أيضا وهو يشير "الى ضحايا المدامات المسلحة المعيدة التي وقعت أثناء الانقلاب" من كلا الجانبين ، الى ما كشف عنه بابا تسيستوس يومئذ ذلك دليلا في صميم الموضوع (للاطلاع على نص الافشاءات السابقة ، انظر التذييل الثاني) .

٧ - وفيما يلي مقتطف مؤرخ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٤ من مذكرات منشورة للسيدة رينا كاتسيلي عضو البرلمان عن حزب ديكو الحاكم الذي ينتمي اليه رئيس القبارصة اليونانيين كبريانو ، في جنوب قبرص ، يعد دليلا آخر على الخسارة المفجعة في الارواح البشرية ، التي لم تحدد هوية العديد منها ، لانقلاب سامبسون :

لقد تجمد الجميع من الخوف . واستمعوا وقد اخبرتهم المدممة الى تفاصيل يقف لها شعر الرأس : الطفل الصغير الذي أخذ ليدفن سرا في مقبرة جماعية بعد أن قتل عرضا ، والرجل الطاعن في السن الذي أطلق عليه الرصاص في الحال عندما طلب جثة ابنه المتوفي ، وعمليات التمثيب والاعدام التي جرت في السجن المركزي . لقد منعوا الاطباء في مستشفى نيقوسيا العام من رعاية الجرحى ، لمجرد أنهم ينتمون الى جبهة مكاريوس . وقد دمر قصر الرئاسة بعد ذلك لتغطية تمرده للسلب . ونهب أتباع المجلس الحاكم في القيونان جميع الاعمال الفنية من مقر رئيس الاساقفة . يا الهي ؟؟؟ ... لقد تجمد الجميع من الرعب وخيم الصمت عليهم . واستباح هؤلاء الأشخاص كل الحرمات . ويدعون

أنفسهم يونانيون ؟ ... وفي هذه الحالة يجب ألا نحتفظ بهذا الاسم بعد الآن أبدا .

٨ - وفي عام ١٩٧٤ ، فقد ٦٠٠ شخص آخرين من القبارصة الاتراك وارتكب القبارصة اليونانيون مذابح فظيمة ضد جيرانهم من القبارصة الاتراك .

٩ - وقد تكبدت القوات العسكرية اليونانية/القبرصية اليونانية خسائر أثناء القتال الذي نشب بسبب المعارضة المسلحة من الجانبين اليوناني والقبرصي اليوناني للتدخل العسكري لتركيا كدولة حامية كانت تمارس حقوقها وفقا للمعاهدة والذي حدث في أعقاب انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ بهدف منع ضم اليونان لقبرص والقضاء الفعلي على القبارصة الاتراك في الجزيرة .

١٠ - وفي ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، دخلت مجموعة من رجال الحرس الوطني القبرصي اليوناني والارهابيون التابعون لمنظمة ايوكا - ب قرية ألوا الواقعة شمال غربي فاما جوستا وقاموا بتجميع كل الرجال والنساء والاطفال الذين أمكنهم العبور عليهم . ثم اقتادوا القرويين المزارعين اليهم الى حقل قريب وأطلقوا عليهم النار مستخدمين الأسلحة الآلية . وبعد ذلك قاموا بحفر خندق ودفنوا الضحايا فيه بإهالة التراب عليهم باستخدام البوليدوزر . وعندما أخرجت قوة الأمم المتحدة لمراقبة الطم في قبرص جثث القرويين بعد بضعة أيام استحال التعرف عليها بعد أن فاضت معالمها نتيجة مرور البوليدوزر فوقها . وقد نجا ثلاثة فقط من سكان ألوا من المذبحة .

وفي الوقت نفسه توجهت مجموعة أخرى من القبارصة اليونانيين المسلحين الى قرية ماراشا على بعد بضعة أميال وذهبوا مكانها . ثم اقتادوا سكان قرية ماندالاريس المجاورة الى ماراشا وأعدموهم أيضا . وكما حدث في ألوا تم دفن الضحايا في خندق باستخدام البوليدوزر . وتم أيضا اخراج الجثث المفوهة لسكان ماراشا وماندالاريس من مقبرتهم الجماعية في ١ ايلول/سبتمبر بواسطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة الطم في قبرص .

وفي نفس الصباح المأساوي أيضا دخلت مجموعة من الرجال التابعين لمنظمة ايوكا - ب القطاع القبرصي التركي من قرية توغني المختلطة ، التي تقع في منتصف الطريق بين ليماسول ولارناكا وجمعوا ٦٩ رجلا بين من ١٢ و ٧٤ عاما . وفي ١٥ آب/أغسطس تم اقتياد مجموعة كبيرة أخرى من الرجال من القبارصة الاتراك من قريتي ماري وزيفي .

ثم قام القبارصة الاتراك بنقل أسراهم بواسطة الحافلات الى موقع بالقرب من ليماسول حيث كان قد تم بالفعل حفر خندق وأطلقوا عليهم النار . ولكن أحد الضحايا زحف رغم اصابته الخطيرة الى مكان آمن وعاش لكي يكون شاهدا على مصير زملائه القرويين . ولكن لم يسمع شيء آخر عن بقية الرجال من القبارصة الاتراك الذين تم جمعهم في توخني .

١١ - والتزمت الادارة القبرصية اليونانية الصمت ازاء مسألة الاشخاص المفقودين من القبارصة الاتراك سواء في الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ أو في عام ١٩٧٤ . وقد رفضت حتى الاعتراف بوجود مشكلة من هذا القبيل . وكان الجانب القبرصي اليوناني قد ادعى أصلا وجود ٢ ٥٠٠ شخص مفقود من القبارصة اليونانيين ولكن تم خفض العدد في وقت لاحق الى ١ ٦١٩ دون أي تفسير . وفي الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ الى ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ اختفى ٢٠٣ من القبارصة الاتراك على أيدي الادارة القبرصية اليونانية . وفي أعقاب الانقلاب ارتفع عدد القبارصة الاتراك المفقودين الى ٨٠٣ . وعلى الرغم من أن قضية الاشخاص المفقودين تشير قلق كلتا الطائفتين في قبرص فان الجانب القبرصي اليوناني يحاول عرضها بمفاتها مشكلة قبرصية يونانية بحتة . وكان يمكن حل هذه المسألة الانسانية منذ وقت طويل لو كان الجانب القبرصي اليوناني مخلصا في حلها بدلا من استغلال المسألة لغراض الدعاية السياسية .

١٢ - وبعد توقف الاعمال العسكرية في عام ١٩٧٤ ، تم تبادل جميع أسرى الحرب تحت اشراف لجنة المليب الاحمر الدولية . وقد تولى زعيما الطائفتين الرئيس دنكتاش وغلافكوس كليريديس بحث مسألة الاشخاص المفقودين بمساعدة لجنة المليب الاحمر الدولية ومن خلال اللجنة المخمسة التي أنشأها وضمت ممثلا عن لجنة المليب الاحمر الدولية كادا يتوصلان الى حل المسألة باستثناء ٢٢ حالة ظلت بدون تفسير .

١٣ - بيد أنه بعد عودة رئيس الاساقفة مكاريوس من "المنفى" وتوليهِ السلطة مجددا بمفاته الرئيس القبرصي اليوناني أهمل الجانب القبرصي اليوناني ما فعله كليريديس واعتمد استراتيجية "معركة طويلة الاجل ضد تركيا" . وأصبحت الدعاية من كل نوع ضد تركيا ، بما في ذلك استغلال المسألة الانسانية المتعلقة بالاشخاص المفقودين ، أحد عناصر هذه الاستراتيجية .

١٤ - ومن الشايت ان رئيس الاساقفة مكاريوس قد أقر خلال اجتماعات القمة مع الرئيس رؤوف دنكتاش في أوائل عام ١٩٧٧ ، بحضور السيد بهريز دي كوييار الممثل الخاص للأمين العام في قبرص في ذلك الوقت ، بأن الجانب القبرصي اليوناني سوف يستخدم مسألة الاشخاص المفقودين كسلاح دعائي .

١٥- وخلال هذه الاجتماعات طلب الرئيس دنكتاش من الاسقف مكاريوس أن يبلغ العالم بما يلي :

(أ) مصير ٢٠٣ من القبارصة الاتراك الذين جمعهم رجال الشرطة من القبارصة اليونانيين في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ وأوائل عام ١٩٦٤ وما عادوا على قيد الحياة منذ جرى "اعتقالهم" ؛

(ب) مصير جميع مكان ايوس فاسيليوس الاتراك الذين اكتشفت جثث بعضهم بواسطة المليب الاحمر في مقابر جماعية عام ١٩٦٤ ولم يعثر على باقي الجثث أو لم يعثر اختفاؤهم ؛

(ج) اعتقال جميع الذكور من السكان عام ١٩٧٤ من قرى توخني وزينفي وماري . وقد صُف بعض هؤلاء الرجال وأطلق عليهم النار على مشارفة ليماسول بواسطة أعضاء الحرس الوطني من القبارصة الاتراك ، ولم يكشف زعماء القبارصة اليونانيين قط عن مصير بقيتهم ؛

(د) مصير جميع السكان الاتراك في قرى الوا ، وماراشا ، ومانداراليس .

(وفي ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، أذن الرئيس دنكتاش بنشر محاضر مناقشاته عن الأشخاص المفقودين مع الاسقف مكاريوس في اجتماعاتهما في ٢٧ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ . انظر التذييل الثالث لتلك المحاضر) .

١٦- وتم التوصل الى اتفاق خلال اجتماعات القمة هذه لانشاء آلية تعنى بالأشخاص المفقودين من كلتا الطائفتين . بيد انه لم يتسنّ تنفيذ هذا الاتفاق نظرا لرفض الجانب القبرصي اليوناني بعد ذلك اتباع هذا النهج .

١٧- وبناء على توصية اللجنة الثالثة ، اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٧٧ قرارا بالاجماع يشجع على انشاء لجنة مشتركة يشارك فيها اللجنة الدولية للمليب الاحمر ، وتكون في وضع يتيح لها العمل بصورة غير متحيزة . وكان الجانب القبرصي التركي مؤيدا لانشاء اللجنة المذكورة .

١٨- مع ذلك ، فبعد إضاعة ١٢ شهرا ، أحال الجانب القبرصي اليوناني المسألة الى

اللجنة الثالثة من جديد في عام ١٩٧٨ كيما تظل مسألة حية مطروحة على الصعيد الدولي بوصفها أداة لدعايته السياسية ، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة من الجانب القبرصي التركي لمعقد اجتماع ثنائي لحل الخلافات المعلقة فيما يتعلق بإنشاء لجنة تعنى بموضوع الأشخاص المفقودين . وقد أعاق هذا الموقف القبرصي اليوناني طريق التوصل الى أي تطور إيجابي حتى عام ١٩٨١ .

١٩- على أن الجانبين ، قاما ، بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في قبرص ، بالتفاوض ، وتوصلا الى اتفاق في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨١ بشأن الاختصاصات المتعلقة بإنشاء لجنة تعنى بموضوع الأشخاص المفقودين في قبرص .

٢٠- وتتألف اللجنة المعنية بالمفقودين من ثلاثة أعضاء : عضو من كل من الطائفتين وعضو ثالث بوصفه موظفا في اللجنة الدولية للمليب الاحمر ويمينه الأمين العام بموافقة الجانبين .

٢١- واللجنة هيئة ذاتية الادارة وتعمل بمودة مستقلة طبقا لاختصاصاتها غير المعلنة .

٢٢- وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨١ إلا أن الجانب القبرصي اليوناني قاطعها وأوصلها الى طريق مسدود في ايلول/سبتمبر ١٩٨١ بإشارة مسائل إجرائية . وقد قبل الجانب القبرصي التركي في هذا الصدد المقترحات التوفيقية التي طرحتها اللجنة الثالثة ، وارتأى انه ما من مسائل إجرائية معلقة تحول بين اللجنة وبين الشروع في ممارسة مهمتها الانسانية في معالجة حالات الأشخاص المفقودين من كلتا الطائفتين طبقا لاختصاصاتها . إلا أن العضو القبرصي اليوناني رفض المقترحات التوفيقية التي طرحها ممثل اللجنة الدولية للمليب الاحمر فأصاب اللجنة بالشلل لمدة سنتين .

٢٣- وتم الخروج من الطريق المسدود بفعل مبادرة الرئيس رؤوف دنكتاش ، من خلال مقترحات السلم القبرصية التركية المطروحة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ .

٢٤- واعيد تنشيط اللجنة المعنية بالمفقودين فعقدت أول اجتماعاتها في مدى أكثر من سنتين يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ وتم خلاله اعتماد مجموعة من القواعد الإجرائية . وقد عقدت اللجنة ٢١ اجتماعا حتى خريف ذلك العام طرح خلالها كل من الجانبين

المعنيين ما مجموعه ١٦٨ حالة ، منها ٦٠ حالة لمفقودين من القبارصة الاثراك و ١٠٨ حالة لمفقودين من القبارصة اليونانيين للتحقيق فيها . لكن الوفاة المفاجئة للمرحوم السيد كلود بيبود العضو الثالث وممثل اللجنة الدولية للمليب الاحمر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، اعادت للأف أعمال اللجنة .

٢٥- واستأنفت اللجنة مهامها من جديد في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بعد تأخر الجانب القبرصي اليوناني في قبول مرشح الامين العام (وهو السيد بول وورك) ليحل محل عضو اللجنة الثالث الراحل . وفي ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ كانت اللجنة قد عقدت ٢٢ دورة عمل .

٢٦- وأشار الامين العام في تقريره المتعلق بقبرص المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ الذي قدمه إلى مجلى الامن ، إلى التقدم الذي احرزته اللجنة حتى ذلك الحين في معالجة الحالات المعروفة عليها للتحقيق فيها . ولاحظ أن أعمال التحقيق قد بلغت مرحلة متقدمة فيما يقرب من ربع الحالات قيد التحقيق ، وأن أعمال التحقيق الاولى قد انتهت بالنسبة لنصف هذه الحالات تقريبا وقدمت بشأنها تقارير إلى اللجنة ، في حين يجري التحقيق في باقي الحالات .

٢٧- ومن دواعي السخرية أن الجانب القبرصي اليوناني استهزا من ذلك التقرير ، مع أن اللجنة اعترفت لأول مرة ، في بيانها الصحفي المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، بأنه تم إحراز تقدم . ويكشف موقف الجانب القبرصي اليوناني هذا ، مرة اخرى ، عن سياسته المتمثلة في مواصلة استخدام مسألة الافخاص المفقودين كوسيلة للدعاية . وكانت آخر عملية دعائية قام بها الجانب القبرصي اليوناني هي إنشاء ما يسمى "اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين في قبرص" في اثينا في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وهو ما يتعارض بصورة واضحة مع الالية المتفق عليها الموجودة فعلا .

٢٨- وترجع المعوكة الرئيسية التي تواجهها اللجنة المعنية بالمفقودين في إحراز تقدم نحو الانتهاء من النظر في الحالات قيد التحقيق إلى النهج السياسي الذي يتبناه الجانب القبرصي اليوناني الذي يمر على أنه ما لم تتوفر أدلة ملموسة عن وفاة

الشخص المفقود فإنه لا يمكن اعتبار أن حالته قد سويت . ونظرا لمرور أكثر من ١٢ سنة ، وفي حالة القبارصة الاتراك المفقودين منذ ١٩٦٣ - ١٩٦٤ أكثر من ٢٢ سنة ، على الإبلاغ عن حالات الاختفاء هذه ، فإن الحصول على مثل هذه "الأدلة الملموسة" أصبح أمرا مستحيلا . كما أن اختصاصات اللجنة المتفق عليها لا تستلزم توفر مثل هذه الأدلة . ويبدو أن الجانب القبرصي اليوناني مصرّ على المستحيل للحيلولة دون تسمية هذه المسألة بهدف مواصلة استغلالها سياسيا في الساحة الدولية . ويتعارض النهج القبرصي اليوناني أيضا مع القواعد والممارسات المرعية في هذا المجال ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥٠ المتعلقة بالإعلان عن وفاة الأشخاص المفقودين ، التي تحدد بشكل واضح الشروط اللازم توافرها لهذا الغرض .

٢٩ - وتجدر الإشارة إلى أن الجانب القبرصي اليوناني قد منّ تشريعات مثل القانون رقم ١٩٧٨/٦٩ الذي ينص على أن أي شخص ظل مفقودا لمدة ستة أشهر على الأقل "بسبب الظروف التي نشأت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، وأي قبرصي يوناني اختفى أثناء انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ أو بعده" يعتبر في عداد الموتى .

خاتمة

٣٠ - عقدت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص دورتها الثانية والعشرين خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وناقشت التقارير التي قدمها كلا الجانبين عن أعمال التحقيق التي أجريت في الميدان بمشاركة العضو الثالث و/أو معاونيه . وجاء في البيان الصحفي الذي أصدرته اللجنة ما يلي :

(أ) سيواصل كلا الجانبين إجراء مزيد من التحقيقات في الميدان وفقا للإجراءات المتفق عليها .

(ب) ناقش أعضاء اللجنة جميع الوسائل المتاحة لتسهيل بالتحقيقات المخطط بها في حدود اختصاص اللجنة ووفقا للقواعد الإجرائية المتفق عليها ، ولاسيما المقابلات التي أجريت مع الشهود من كلا الطرفين والتي تشكل في هذه المرحلة المصدر الرئيسي للمعلومات المتوفرة لدى اللجنة والتي تعتبر شغلها الشاغل في الوقت الراهن .

(ج) وفي حين اعترف أعضاء اللجنة بالحساسية البالغة لمهمتهم ، وخاصة ضرورة الحصول بمعة أساسية على أدلة مستوفاة قدر الإمكان ويمكن الاعتماد عليها ، فقد أكدوا على عدد من الصعوبات العملية والنفسية ، بما في ذلك عنصر الوقت .

(د) وقالوا إنه بعد إنجاز هذه المهمة ، سوف تتمكن اللجنة من إجراء تقييم نهائي وشامل للحالات المعروضة على اللجنة من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك والبالغ عددهما ١٦٩ حالة .

(هـ) كما كرر الأعضاء تأكيد عزمهم القوي على بلوغ مرحلة حاسمة في أقرب وقت ممكن وهددوا على الطابع الانساني البحت لولايتهم وانشطتهم . وقالوا أيضا انهم يعلقون أكبر قدر من الأهمية على الطابع السري تماما لعمليات اللجنة : " ان هذه الحرية منصوص عليها بدقة في اختصاصات اللجنة وتشكل عنصرا رئيسيا وأساسيا لانجاز اللجنة لولايتها وضمانا للشهود الذين تعتمد اللجنة على شهاداتهم في إجراء تحقيقاتها" .

ومن المقرر أن تعقد اللجنة دورتها الثالثة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

٣١ - والنهج الذي يتخذه الجانب القبرصي التركي إزاء المشكلة الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين هو نهج صادق وبناء وواقعي . أما النهج الذي يتخذه الجانب القبرصي اليوناني فهو للأمد ليس كذلك . فهم لا يعاملون اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين بما تستحقه من احترام ، على نحو ما برهنت عليه هجماتهم الصحفية الدائمة على اللجنة أو عضوها الثالث المحايد ، وما يبذلونه من جهود دؤوبة للترويج للقضية على الساحة الدولية .

بيد أنه ينبغي التشديد على أن الاتفاق الذي توصل اليه الجانبان فيما يتعلق بإنشاء اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين لا يزال يشكل الأساس السليم الوحيد لحل هذه المشكلة الإنسانية . وموافقة الطرفين هي المبدأ الإجرائي الوحيد الذي يمكن أن تعمل اللجنة إستنادا إليه ، وتشكل اختصاصاتها المتفق عليها الآلية السليمة الوحيدة لتمكين الجانبين من تناول هذه المشكلة داخل إطار إنساني خالص . ولذلك فإنه ينبغي الحرص بوجه خاص على عدم إصدار أي أحكام مسبقة بأي شكل من الأشكال على مضمون الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الجانبين ، والامتناع عن أي تناول ميسر لهذه القضية الإنسانية .

٣٢ - وفي ضوء الوقائع المتعلقة بهذه القضية ، يمكن لأطراف شالقة أن تقدم المساعدة فيما يتعلق بحسم المشكلة الانسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين في قبرص بمفئة نهائية ، مع التقيد الشديد بالمبادئ الانسانية والممارسة الدولية المعمول بها في هذا الشأن على النحو الذي أوضحتته لجنة الصليب الأحمر الدولية ، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق اتخاذ موقف واضح ضد المحاولات الدعائية ، ومنح التأييد للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين .

التذييل الثاني

تصريحات باباتسيستوس

مقتطفات من المقابلة الصحفية التي أجراها باباتسيستوس ، القس المسؤول عن المقبرة اليونانية في نيقوسيا ، مع صحيفة تانيا التي تصدر في أثينا ، والتي استنسخت فسي المحف اليونانية المحلية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ تحت عنوان "تصريحات مشيرة".

في ١٧ تموز/يوليه ، بعد يومين من وقوع الانقلاب ، شاهدت شيئا ربما لم يشهده إنسان من قبل : فقد رأيت شابا قبرصيا يونانيا يدفن حيا ! وقد وقع ذلك عندما حضر الى منزلي ضابطان من المجلس العسكري الحاكم وأمراني بأن أطحبهما الى المقبرة . وظننت أنهما سيقومان بقتلي ، لكنهما ذكرا أنهما يريدان مني القيام بدفن بعض الموتى .

وفي المقبرة كان هناك قبران مفتوحان وبجوارهما جسدان مسجيان . وتوجهت اليهما لأرى ما اذا كان بإمكانني التعرف عليهما . وكان أحدهما ميتا . ولكن الآخر ، وهو شاب في الثامنة عشرة من عمره مجعد الشعر ، وحسن الملامح ، كان يتحرك . وأصابني الذهول ، واستدرت الى الخلف صائحا : ولكن هذا الرجل على قيد الحياة !

وردّ الضابط بحدّة "مه أيها القس القدر ، وإلا فساخرمك الى الابد" . ثم دفع بالشاب الى القبر المفتوح الذي كان مليئا بالتراب . وأقسم بالله أنهما دفنا هذا الشاب وهو لا يزال حيا .

وأشار بابا تسيستوس الى المقبرة قائلا : "لقد كان المجلس العسكري الحاكم يدفن الناس هنا كما يدفن الكلاب . وهناك ايضا جثث تم دفنها خارج المقبرة . ولم يتم التعرف عليها ، كما لم يطالب بها أحد . وإنني كقس ، أشعر بالآم الضمير ، لكنهم كانوا يصوبون مسدسا الى رأسي آنذاك" .

وأنني أذكر أول يوم جاؤا الي فيه . وقالوا : "يا أبانا ، لدينا بعض الجثث التي نريدك أن تقوم بدفنها" . وأجبت قائلا : "بكل سرور" ، ومالت عن عدد الجثث التي لديهم . فقالوا ٧٧ . وبعد مضي ساعة واحدة وملت شاحنة شحن ، وسمعت شخصا يأمّر قائلا : "ادفنوهم في الخارج" . وكان يتحدث عن جثث الموتى ، وقد دفنوا جميعا في قبر

مشارك ، دون انتظار التعرف عليهم من جانب أقربائهم . وأخرج رجال المجلس العسكري الحاكم بعض الطلبة الصغيرة (سبعة فقط) وخطوا عليها بعض الأسماء ثم وضعوها على المقبرة .

وأطلق رجال المجلس العسكري الحاكم باستخفاف اسم "مؤيدي موسكو" ، على الأشخاص الموالين لمكاريوس ، وذكروا أنهم يريدون دفنهم "كما تدفن الكلاب" في حظيرة للخنم خارج المقبرة . وهذا هو ما فعلوه في نهاية الأمر . فقد حفروا قبرين باستخدام الحفارات الميكانيكية - أحدهما داخل المقبرة والثاني خارجها . وقاموا بدفن الموتى التابعين لهم (٢٧) داخل المقبرة والآخرين (٥٠) خارجها .

ثانيا - هل تقسم ، أبانا ، أنك لم تقم سرا بدفن موتى ارتك في المقبرة ؟

باباتسيستوس - نحو ١٠ فقط . ولم نكن نعرف من هم وأين تم العثور عليهم .

ثانيا - كم عدد الجثث التي قمت بدفنها أثناء الانقلاب ؟

باباتسيستوس - ١٢٧ . خمسون منها تم جمعها من الشوارع وقد دفنت خارج المقبرة ، أما الجثث الأخرى وعددها ٧٧ فقد دفنت داخل المقبرة .

ثانيا - إذا لم يكن الغزو التركي قد حدث ، هل كان المزيد من القبارصة اليونانيين سيقتلون في الانقلاب ؟

باباتسيستوس - بلى ، كثيرون جدا . لقد كانوا يريدون قتلي أيضا . إنه أمر يزعج قوله ، لكنه من الصحيح أن التدخل التركي أنقذنا من حرب مهلكة لا رحمة فيها . لقد أعدوا قائمة بمؤيدي مكاريوس وكانوا يعتزمون قتلهم جميعا .

ثانيا - والآن ، يا أبانا ، أخبرنا بمدى ، : هل كان الناس يقتلون بوحشية في تلك الأيام ؟

باباتسيستوس - نعم يا ولدي . لقد ارتكبت المجازر خارج دير كيوكو وفي ليماسول . وقد استمعت بأذني إلى الأمر الصادر : "يجب قتلهم جميعا الليلة ، حتى آخر رجل" .

أما الذين شاهدوا هذه الجرائم فهم يخشون الكلام . والواقع أن معظمهم من مؤيدي غريفا ، ولن يتكلموا أبدا .

وأخيرا ، فقد ذكر أن بابا تسيستوس أعلن أنه سيقم روايته ويعرب عما يساوره من مخاوف للرئيس اليوناني ، السيد قنستنتين كارامانليس ، لأن مكاريوس لم يفعل شيئا بشأنها .

التذييل الثالث

محضر المحادثات التي جرت في ٢٧ كانون الثاني/يناير
و ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ بين الرئيس دنكتاش والاسقف مكاربيوس

أدلى السيد رؤوف دنكتاش ، رئيس الدولة الاتحادية التركية لقبرص ، في
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ، بالبيان التالي لمراحل الإذاعة والتليفزيون التركيين في
نيقوسيا بشأن مسألة الأشخاص المفقودين .

"أن مسألة الأشخاص المفقودين ليست بالنسبة للزعماء القبرصيين اليونانيين
سوى موضوع للدعاية المحضة . وأثناء الاجتماعين اللذين عقدتهما مع الاسقف مكاربيوس في
٢٧ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير ، ذكر أنه مضطر للإبقاء على وجود هذه
المسألة لأغراض دعائية . وفيما يلي نص المحادثة التي دارت بيني وبين الاسقف مكاربيوس
بشأن هذا الموضوع :

مكاربيوس : السيد دنكتاش ، بعد هذا الاجتماع معك ، ستأتي إلي مرة أخرى أُمّر
الأشخاص المفقودين ، وسيسألون عما إذا كنت قد ناقشت القضية معكم . فماذا سأقول
لهم ؟

دنكتاش : قل لهم الحقيقة . وكُف عن استغلال هذه المسألة للأغراض الدعائية .
ولاتخذ الناس الذين يقاسون الآلام بإعطائهم آمالا كاذبة . لماذا تفضل الدعاية على
الحقيقة ؟

مكاربيوس : لم يبق لي من سلاح سوى الدعاية ...

دنكتاش : هل من الصواب أن تفضل الدعاية فيما يتعلق بهذا الموضوع رغم وجود
الحقائق ؟ إنك بذلك تطيل من أمد معاناة الناس . قل لهم الحقيقة .

مكاربيوس : ولكن ما هي الحقائق التي يمكنني إبلاغهم بها ؟

دنكتاش : هل تعلم كم عدد القبارصة اليونانيين الذين قُتلوا أثناء
الانقلاب ، وأين دُفنوا ؟

مكاربيوس : كلاً ، لا أعرف .

دنكتاش : ولكن أنت نفسك ذكرت علنا في الأمم المتحدة أن المجلس العسكري الحاكم تسبب في إراقة الدماء على نطاق واسع في الجزيرة . ألسنت تدري ما كلفه ذلك من خسارة في الأرواح ؟

مكاربيوس : أؤكد لك أنني لا أعرف عدد القتلى أو المفقودين أثناء الانقلاب .

دنكتاش : وفقا لما تذكره الصحافة الامكندنافية فإن عدد الموتى تجاوز الالفين . وجاء في رسالة كتبها بروفيسور قبرصي يوناني في لندن وبعث بها الى أحد القبارصة الاتراك (السيد ألبر أورهون) في نيقوسيا ، أنه شاهد مئات الموتى في شوارع ليماسول . وتؤكد معلوماتنا ذلك . وهناك أيضا التصريح الذي أدلى به القس التابع لكم والذي نُشر في صحفكم . لقد كان القائمون بالانقلاب يحضرون الموتى في شاحنات ، ويدفنونهم ، ومنهم من كان لا يزال يتنفس ، في مقابر جماعية . وهذه حقائق . وكيف لك أن تطلب مئتي ومن تركيا أن نحدد مصير ٢٠٠٠ من القبارصة اليونانيين دون أخذ هذه الحقائق في الاعتبار ؟ لقد بحثنا هذه المسائل بعمق مع السيد كليريس . كما ساعدنا المليب الاحمر الدولي في أعمالنا . وفي النهاية لم يبق سوى ما يقرب من ٣٠ حالة "معلقة" . وتأكد أيضا في الاجتماعات التي عقدناها أن جميع أسرى الحرب من القبارصة اليونانيين الذين أخذوا إلى تركيا قد أُعيدوا اليكم . ومن بين الحالات "المعلقة" وعددها نحو ٣٠ حالة ، قمنا بالفعل بتقديم معلومات بشأن الحالات الثماني أو التسع الأولى . ويمكنني تكرارها الان إن شئت .

مكاربيوس : إنني على علم بالموضوع . ومع ذلك ، ألا يمكننا تشكيل لجنة تحقيق في الحالات ال ٢٣ أو ال ٢٤ القائمة ؟

دنكتاش : بلى ، يمكننا ذلك . ويمكن لممثلين من الهلال الاحمر القبرصي التركي ، من جانبنا ، وممثلين من المليب الاحمر القبرصي اليوناني ، من جانبكم ، أن يجتمعوا ويحققوا في هذه الحالات عن طريق الحصول على المساعدة من أسرى الأشخاص المفقودين . ويمكننا مساعدتهم . على أنه قبل الشروع في ذلك ، سوف أطلب منكم أشياء معينة .

مكاربيوس : تفضل .

دكتاش : إنكم تبحثون عن ٢٣ أو ٢٤ شخصا مفقودين . وقد أصبح هؤلاء الأشخاص في عداد "المفقودين" خلال الحرب . واننا نريد أن نعرف منكم مصير ٢٠٣ من القبارصة الاتراك الذين قام رجال الشرطة القبارصة اليونانيون باعتقالهم من الشوارع وأماكن العمل خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤ . وحتى عام ١٩٧٨ ، عاشت أسر هؤلاء القبارصة الاتراك يراودها الأمل في أنكم تحتفظون بهؤلاء الأشخاص كسجناء . وحينما بدأنا المفاوضات مع السيد كليريس في عام ١٩٦٨ ، كان أول شيء سألته عنه هو مصير هؤلاء الأشخاص . وقد أخبرني أنهم قُتلوا جميعا . وكان تصرفي مختلفا عن تصرفكم إزاء هذه القضية . فقد أبلغت أسرهم بالحقيقة المؤرّة . وغاب بعضهم عن الوعي . لكنهم مع ذلك أراحوا أنفسهم من التوقع والمعاناة يوما بعد يوم ، وكَيّفوا حياتهم وفقا لذلك ، وحصلوا على حقوقهم القانونية ، وعادوا الى حياتهم الطبيعية . أما القيادة القبرسية اليونانية فلم تصدر إعلانا رسميا بشأن هذا الموضوع حتى الآن . وإذا كنتم متبدؤون التحقيقات بشأن مصير القبارصة اليونانيين المفقودين وعددهم ٢٣ أو ٢٤ ، فيجب عليكم بادئ ذي بدء أن تُبلغونا على يد من تمّت إبادة هؤلاء القبارصة الاتراك . ويجب أن تكشفوا لنا عن مكانهم . لقد قُتل هؤلاء الأشخاص على يد رجال شرطتكم والعناصر التي قمتم أنتم بتسليحها ، ويجب أن توضحوا لنا السبب في عدم تقديم هؤلاء الأشخاص الى العدالة .

ومرة أخرى في عام ١٩٦٣ قمتم ، في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، بإبادة جميع السكان القبارصة الاتراك في قرية أيوس فاسيليوس ، بما في ذلك الأطفال والنساء . وعشر الصليب الأحمر على جثث ثلاثة عشرة منهم في قبور جماعية . فأيمن الآخرون ؟ إننا ننتظر توضيحا منكم بشأنهم .

وفي عام ١٩٧٤ ، قام رجال الشرطة والجنود التابعون لكم باعتقال ١١٣ من القبارصة الاتراك الذين أخذوا من منازلهم في توخني (طشقند) ، وماري (تاتسو) ، وزيني (تيرازي) ، وتم اقتيادهم إلى أماكن بعيدة . وقد صُفّ هؤلاء القبارصة الاتراك وتم إطلاق النار عليهم بالقرب من ليماسول . وكان هذا هو المصير الذي تعرّض له ٤٠ الى ٥٠ من القبارصة الاتراك الذين كانوا في الحافلة الأولى . وقد علمنا بذلك لان أحدهم تظاهر بالموت بعد اصابته بجروح ، وهرب بعد ذلك إلى القواعد البريطانية وأدلى اليينا ببيان . وقد اعترف السيد كليريس بأن ركاب الحافلة الثانية لقوا نفس المصير . وقد أبلغت السيد كليريس عن الزعماء الذين يقفون وراء تلك الجرائم . ولم يبادر أحد إلى اجراء أي تحقيقات ، كما أنكم لم تصدروا بيانا رسميا بشأن هذه الحادثة . وإذا كنتم تريدون الآن بدء تحقيقات بشأن مصير ٢٣ أو ٢٤ من القبارصة اليونانيين ، يتوجب عليكم أن تعلنوا من الذي قُتل هؤلاء القبارصة الاتراك ، ولماذا قُتلوا ، وأيمن مقابرهم . إن مسألة القبارصة اليونانيين المفقودين هي إحدى القضايا

التي نشأت خلال الحرب في عام ١٩٧٤ ، وتشمل ٢٣ أو ٢٤ شخصا ، في حين أن القبارصة الاتراك المفقودين قد أُعتقلوا من منازلهم وأماكن عملهم على يد رجال الشرطة والجنود التابعين لكم ، والذين اقتادوهم بعيدا ولم يعيدوهم أبدا .

وما لم توضحوا مصير هؤلاء الأشخاص وتبرئوا ساحتكم ، فسنستخلص من ذلك أنكم لا تهتمون جدًّا بمصير القبارصة اليونانيين الـ ٢٣ أو الـ ٢٤ . إن استمراركم في الحديث عن ٢٠٠٠ شخص من القبارصة اليونانيين المفقودين مع التجاهل التام للحقائق إنما يثبت أنكم لا تعباون بشيء -إلا بالدعاية .

وبوصفكم أحد المهتمين بالأشخاص المفقودين ، ينبغي لكم أولا وقبل كل شيء التحقيق في أسباب وكيفية العثور على مئات المواطنين الاتراك في مقابر جماعية بعد أن كان يجري البحث عنهم لعدة شهور بوصفهم أشخاصا مفقودين . لقد تم العثور في مقابر جماعية على أشخاص من القبارصة الاتراك المسجلين لعدة شهور بوصفهم من الأشخاص المفقودين من ألوا (أتلار) ، وماراشا (موراتاغا) ، وسانداالاريس (ساندالار) ، وباشوس . فكيف قُتلوا ، ولماذا ؟ وكيف يتسنى لأحد أن يوجّه إلينا أسئلة عن مثل هذه القضايا دون أن يفي هو بالتزاماته ؟ والاكثر من هذا ، فإننا رغم كل ذلك قدّمنا ما لدينا من معلومات عن الأشخاص الذين يخدمونكم " .
